مجلة بحوث في اللغة العربية وآدابها: نصف سنوية علمية محكمة لكلية اللغات الأجنبية بجامعة أصفهان
العدد٧ (خريف وشتاء ١٣٩١هـ.ش/ ١٤٣٣ـ١٤٣٤هـ. ق)، ص ١٣١ ـ ١٥٠

أسلوب ابن الأنباري في كتاب «الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» وأصوله النحوية[1]

عيسى متقي زادة*

مجيد محمدي بايزيدي**

الملخّص

بعد اختلاط العرب بالعجم، وكثرة شيوع اللحن، حاول اللغويون أن يضعوا قواعد خاصة للغة العربية تسبب عصمة لغة القرآن وتيسير تعليمها. ولكن سرعان ما أدّت مسألة التقعيد إلى التعقيد؛ فأثقلت الاختلافات كاهل اللغة العربية فضاعت الغاية من وضع النحو، فقام بعض النحاة بتأليف كتب حول هذه الاختلافات.

من أهّم هذه الكتب وأشهرها كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين». قام *ابن الأنباري* بدراسة ١٢١ مسألة من مسائل الخلاف المشهورة بين المدرستين فيه، وحاول أن يتّبع أصولاً خاصة في تأليفه والردّ على من لا يرى الحق بجانبه. فبذل قصارى جهده لكي يسلك طريق الإنصاف في حكمه. لكنّ وقوفه إلى جانب البصريين في أكثر هذه المسائل جعل الدارسين يشكّون في إنصافه ونزاهته إذ هم لا ينكرون قيمة هذا الكتاب.

تستهدف هذه المقالة على أساس المنهج الوصفي ـ التحليلي دراسة طريقة *ابن الأنباري* في تأليف كتابه هذا، ومدى إنصافه، واستقصاء أصوله الخاصة التي يعتمد عليها في ردوده. فنرى أنّه يؤلّف كتابه بأسلوب خاص أخرج النحو من الجفاف إلى المائية والتندية. فوضع فروعاً خاصة لكل أصل، واستدلالاته تتصف بالقوة والضعف أحياناً في حسم مسائل الخلاف.

الكلمات الدليلية: *ابن الأنباري*، الإنصاف في المسائل النحوية، أصول النحو، مدرستا البصرة والكوفة.

---

١ . تاريخ التسلم: ١٣٩١/١٠/٢٢هـ.ش؛ تاريخ القبول: ١٣٩٢/٢/٢ هـ.ش

❖ أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة إعداد المعلمين ـ طهران. Email: motaghizadeh@modarss.ac.ir

** طالب دكتوراه في اللغة العربية وآدابها بجامعة إعداد المعلمين ـ طهران.

١. مقدمة

اللغة العربية كسائر اللغات مجموعة منظمة ومنسقة من القواعد. هذه القواعد تنبئ عن نظم اللغة وانسجامها وتدلّنا على أنّ اللغة ترتكز على أسس خاصة اكتشفها اللغويون والنحاة من بطن اللغة. هم تحمّلوا عناء السفر إلى البوادي لكي يسمعوا عن الذي نشأ فيها صيانةً للغة العربية. زادت هذه المسألة أهمية عندما اختلط العرب بالمولّدين، فكثر اللحن بينهم عامّة وبين فصحاء العرب خاصة. فضلاً عن مسألة اللحن، كانت تتطلّب مسألة تعليم اللغة وضع قواعد لها لكي تتيسّر مسألة التعليم للناطيقن بغيرها. فأحسّ اللغويون ما كان يهدّد كيان لغة القرآن، فشمّروا عن أكمامهم لكي يحقّقوا ما كان يتمنوه.

فوضع القواعد أدّى إلى حفظ اللغة العربية وتنسيقها وعدم زوالها كبقية اللغات التي ذهبت أدراج الرياح. لكن سرعان ما أدّت مسألة التقعيد إلى التعقيد. نشأت المدارس المختلفة من البصرية والكوفية والبغدادية وغيرها، كلٌّ منها سلكت أسلوبها الخاص في استنتاج القواعد ؛ إذ لا يمكننا غضّ النظر عن الحمية العربية السياسية التي أثّرت كثيراً في مسألة التقعيد، ويتجلّي أوجها في المسألة الزنبورية الشهيرة التي فشل *سيبويه* فيها مع أن الحق كان معه.

هذه الاختلافات أثقلت كاهل اللغة العربية، وزادت الطين بلّة، فنرى بعض المحدثين قاموا بمحاولات تجديديه لتيسير تعليم اللغة العربية، إذ إنّ بعضهم أخطأوا في فهم التجديد. فقاموا بما يؤدي إلى التهديم[١] فضاعت الغاية من وضع اللغة العربية. فقام بعض النحاة بتأليف كتبٍ حول هذه الاختلافات. من أهّم هذه الكتب وأشهرها كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين». قام *ابن الأنباري* بدراسة ١٢١ مسألة من مسائل الخلاف المشهورة بين المدرستين فيه وحاول أن يتّبع أصولاً خاصة في تأليفه، والردّ على من لا يرى الحق بجانبه.

هذه المقالة تستهدف دراسة هذا الكتاب القيّم، وتحاول الإجابة على الأسئلة التالية من خلالها:

- ما هي أهم الأصول التي اعتمد عليه *ابن الأنباري* في كتابه؟ وكيف استخدم هذه الأصول في الردّ على من لايوافقه؟
- ما هي أهمّ خصائص أسلوبه اللطيف في هذا الكتاب؟
- ما هو مكتبه النحوي؟ وهل استطاع *ابن الأنباري* أن يلتزم بعهوده، ويفي بوعوده، ويراعي جانب الإنصاف في كتابه؟
- لماذا لم يتّخذ النحاة واللغويون كتابه قولاً فصلاً لحسم الخلاف بين المدرستين؟

ففي البدايه ألقينا نظرة عابرة إلى ترجمة حياة *ابن الأنباري*، وتأليفه، وعلة تأليف هذا الكتاب، وطريقته فيه محاولين تعيين مكتبه النحوي ومدى إنصافه. ثم دخلنا الفصل الرئيس، ودرسنا أصوله وفروعه المتعلقة بها واستدلالاته.

---

١. للمزيد من الإطلاع ينظر: إلى مقالة «دراسة المحاولات التيسيرية في النحو العربي عند المحدثين» للدكتور عيسى متقي زادة، مجلة اللغة العربية وآدابها، العدد١١، ص١٢٤-١٠١.

٢. ضرورة البحث

إنّ ضرورة البحث تكمن أوّلاً في أنّنا لم نجد مقالة مستقلة قد ركّزت على كتاب *الإنصاف* وحده؛ وثانياً ترجع ضرورة البحث إلى أهمية هذا الكتاب في حقل الصرف والنحو؛ لأنّه لايمكننا الاستغناء عن الصرف والنحو في اللغة العربية مع كلّ صعوباتهما وشواذهما التي تسبّب إملال القارئ بعض الأحيان، فلذلك دراسة الكتب التي حاولت دراسة مسائل الخلاف ومن ثمّ الحكم فيها *كالإنصاف*، تزوّدنا بمعرفة عن هذه الكتب وأدلة قوية في قبول مسألة أو رفضها، فهذه الكتب تمهّد الأرضية لكي نقوم بعملية التجديد في النحو بشكل لن يؤدّي إلى التهديم.

٣. سابقية البحث

هناك دراسات حول *ابن الأنباري* وجهوده النحويه في العالم العربي، منها:

- «أصول النحو: دراسة في فكر *الأنباري*» *لمحمد سالم صالح*، وهو كتاب يفوق سائر الدراسات؛ لأنّ الكاتب قد اعتمد في تأليفه على سائر الدراسات التي تناولت *ابن الأنباري*، وإنّ الكاتب بذل من الجهد ما كان يملكه لكي لايفوته شيء وهو يستحق التقدير. ولكنه جاءت بالشواهد أكثر من البيان وأسرار العربية، ولم يركّز على *الإنصاف* في فصل خاص. لذلك أنّ الميزة التي تتميّز بها هذه المقالة هي تركيزها عليه لكي يصدر القارئ عنها بتصوير شامل عن هذا الكتاب الهام وأسلوب *ابن الأنباري* فيه.

- «ابن الأنباري وجهوده في النحو» *لجميل إبراهيم علوش*، وهي رسالة الدكتوراه بجامعة القديس *يوسف* في بيروت. فهي دراسة واسعة لأكثر كتبه التي تمّت بصلة إلى النحو. فنرى أنّه يغرق في التفاصيل بحيث يخصص حجماً واسعاً من رسالته إلى أوضاع العصر الذي كان يعيش فيه *ابن الأنباري*. ويجعل فصلاً خاصاً منها لكتب الخلاف، منها *الإنصاف*. لكنّه يدرس هذا الكتاب بصورة عابرة مشيراً إلى المسائل التي لم تطرح فيها، ويشير إلى المسائل الكلية بالنسبة إلى أسلوبه، دون أن يحلّل ما ورد في هذا الكتاب من الأصول النحوية والاستدلالات والاقيسة.

- «أبو البركات *ابن الأنباري* ودراساته النحويه» *لفاضل الصالح السامرائي* الذي وفّق في دراسته أكثر من *جميل علوش*؛ لأنّه قد خصّص فصلاً خاصاً لاستدلالات *ابن الأنباري* في كتابه *الإنصاف*، وحاول أن ينقد آرائه. لكن الكتاب يتّصف بما اتّصف به رسالة *علوش* من سعة حدودها. فنرى أنّه في كتاب واحد يدرس عدّة كتب، منها: «أسرار العربية»، «لمع الأدلة»، «الإغراب في جدل الإعراب»، و«البيان والإنصاف».

- «الإنصاف في المسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين *لابن الأنباري* تصنيفه ومسائله وطريقته في تصنيفه» مقالة *للسامرائي*، نشرت في مجلّة كلية الآداب بجامعة بغداد (١٩٧٠م، العدد١٣). يبدو أنّ هذه المقالة مأخودة من الكتاب الآنف الذكر. يتعرّض الكاتب فيها لمقدمة *الإنصاف*. ثمّ نجد أنّه يذكر المسائل الخلافية التي لم يدرسها *ابن الأنباري* بشكل إحصائي دون أن يقوم بتحليل الكتاب.

- «الانتصاف من الإنصاف» *لمحمد محيي الدين عبد الحميد* الذي ينشر مرفقاً بالإنصاف، وهو شرح لما جاء في الإنصاف من الاستشهادات الشعرية، ونرى في مواضع قليلة ـ لا تعدو عدد الأصابع ـ ينقد ما يظنه خطأ.

- أمّا بالنسبة إلى إيران فيبدو أنّ الموضوع غير مطروق، فما وجدنا ما يرتبط بدراسة هذا الكتاب بعد كدّ وبحث.

٤. ترجمة *ابن الأنباري* (٥١٣- ٥٧٧ هـ)

«اشتهر بالنسبة إلى الأنبار من أعيان العربية وعلماء النحو واللغة والآداب، ثلاثة أشخاص يلتبس على الكثيرين من الناس التفرقة بينهم ونسبة المصنفات إليهم؛ فأولهم: *أبو محمد القاسم بن محمد بشار الأنباري* صاحب كتاب «خلق الإنسان وخلق الفرس وغريب الحديث»؛ وثانيهم: ابنه، *محمد* المعروف *بأبي بكر الأنباري* صاحب كتاب «الأضداد»، وشارح «المفضّليات»، و«السبع الطوال»؛ وثالثهم: *أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي عبيدالله بن أبي سعيد الأنباري* الملقب *بالكمال* صاحب كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف»، وهو هذا الكتاب الذي عنينا بتحقيقه» (ابن الأنباري، د.ت، ص٣).

«ولد سنة ٥١٣هـ في الأنبار كما يتضح من نسبه. قدم بغداد في صباه وقرأ الفقه على سعيد بن الرزاز حتى برع وصار معيداً للمدرسة النظامية. ثم قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي» (ابن العماد، ١٩٣١م، ج٣، ص٢٥٨). **«ولازم ابن الشجري ولم يكن ينتمي في النحو *إلا إليه*»** (القطفي، ٢٠٠٤م، ج٢، ص١٧٠)، حتى برع وصار من المشار إليهم في النحو.

«كان إماماً ثقةً صدوقاً فقيهاً مناظراً غزير العلم ورعاً زاهداً تقياًعفيفاًلم يلتبس من الدنيابشيء» (السيوطي، ١٣٢٦هـ، ص٣٠١)، وتوفي سنة ٥٧٧ للهجرة.

«يكون ابن الأنباري هذا، أكثر تلك الثلاثة تصنيفاً وتأليفاً وأشهرهم تفنناً بين علوم اللغة والأدب والنحو والتاريخ. وقد ذكروا أنّ له مائة وثلاثين مصنفاً» (ابن الأنباري، ١٩٥٧م، ص١١- ١٢)، **«ومنها المطبوعة والمخطوطة والمفقودة والمنسوبة إليه»** (راجع: صالح، ٢٠٠٦م، ص٢٥- ٤٠)، وإليك أهمّها: «أسرار العربية»، و«الإغراب في جدل الإعراب»، و«تفسير غريب المقامات الحريرية»، و«الجمل في علم الجدل»، و«حواشي الإيضاح»، و«شرح الحماسة وديوان المتنبي»، و«البيان في غريب إعراب القرآن»، و«نزهة الألباء في طبقات الأدباء»، و«لمع الأدلة»، و«الإنصاف في مسائل الخلاف»، وغيرها.

٥. مكتبه النحوي

مسألة تعيين مكتبه النحوي مهمة جداً؛ لأنّ له تاثيراً بالغاً في نزاهته في صدور أحكامه. لكنّ الدارسين اختلفوا في مكتبه النحوي؛ لأنه كان يعيش في عصر نشأ فيه جيل من النحاة يحمل آراء مدرستي الكوفة والبصرة، ويُعنى بالتعمق في مصنفات أصحابهما والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة **«وكان من هذا الجيل من يغلب عليه الميل إلى الآراء الكوفية ومن يغلب عليه الميل إلى الآراء البصرية فاضطرب كتّاب التراجم والطبقات إزاءه»** (ضيف، ١٩٩٢م، ص٢٤٥).

يعتبره *شوقي ضيف* من البغداديين المتأخرين، ويستدلّ بـ**«أننا نجد بين مؤلفات ابن الأنباري كتاب «حواشي الإيضاح» وهو من أهم مصنفات الفارسي، ومن جهة أخرى كان تلميذاً لابن الشجري وبذلك يتصل نسبه النحوي بأبي علي الفارسي، ويعتبر الدارسون أبا علي الفارسي من أصحاب المكتب البغدادي»** (المصدر نفسه، ص٢٧٨).

وهناك من الدارسين من لا يقبل هذا الرأي فيرد عليه: **«على أنّ من الدارسين من ينسب صاحبنا إلى المذهب البغدادي فيلحقونه بأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهما من النحاة الذين لا مسوغ لإلحاق هذه النسبة بهم إلاّ أنّهم سكنوا بغداد ... وليس في هذه النسبة أي دلالة على مذهب»** (علوش، ١٩٧٧م، ص٣٥٤).

«ومن الدراسين من لا يدخله شكّ في انتمائه إلى المذهب البصري؛ لأنّ أساتذته كانوا بصريين» (ابن الأنباري، ١٩٦٩م، ج١، ص٩)، لكن هذا الاستدلال يتّصف بالضعف؛ لأنّه يمكن لإنسان أن يتتلمذ على مكتب خاص ويغير مكتبه فيما بعد.

فإذا ينبغي لسدّ هذا الخلاف في تعيين انتمائه إلى إحدى المدرستين دراسة آرائه النحوية في مسائل الخلاف، ثم نقرر بعد ذلك كونه بغدادياً أو بصرياً أو كوفياً. فكتاب الإنصاف خير دليل لنا في تعيين هذا الانتماء؛ لأنّه يقوم بدراسة مسائل الخلاف. الملفت للنظر أنّ *ابن الأنباري* في كتاب «الإنصاف» رجّح ـ كما سنلاحظ ـ مذهب الكوفيين في سبع مسائل فقط.

لو أمعنا النظر في هذا الكتاب، نرى أنّ موقف *ابن الأنباري* ينقسم إلى أربعة أقسام:

- مرة نراه يردّ على قول الكوفيين، وهذا هو أكثر الأقسام. (١١٢مسألة)

- ومرة يرفض قول البصريين ويدعم الكوفيين، وهذا سبع مسائل: العاشرة، والثامنة عشرة، والسادسة والعشرون، والسبعون، والسابعة والتسعون، والواحدة والسادسة بعد المائة.

- ومرة يرفض قول بعض البصريين مع أنه يردّ على الكوفيين، كما نشاهد في الواحدة والثمانين، والثامنة والتسعين.

- ومرة نراه يردّ على الكوفيين والبصريين، ويصرّح برأيه، كما نشاهد في المسألة الخامسة، والرابعة، والثمانين. فنرى *ابن الأنباري* اجتهد في هاتين المسألتين وهو يقول: **«والتحقيق فيه عندي أن يقال: ...»** (ابن الأنباري، ١٩٦١م، ج١، ص٤٦ و ج٢، ص٦٠٨).

من جهة أخرى، **«نرى أنّه في استدلالاته وأصوله يقترب من البصريين. ومع أنه يؤثر السماع على القياس ولكن يجعل للسماع شروطاً و معايير خاصة ويحتاط في أقيسته، فلا يدونها إلا بعد توفّر أسباب الاطمئنان عليها، ولا يقيس على الشاذ، ولا يستشهد بكل مسموع، ولا يعول على القياس النظري عند انعدام الشاهد، وهذا الذي ذكرناه أهم ما يميز البصرية عن الكوفية»** (الطنطاوي، ١٩٧٣م، صص١٦٦- ١٦٥).

«ولهذا لا أستطيع أن أتصور ألبتة ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن ابن الأنباري صاحب «الإنصاف» مثلاً كان بغدادياً وهو الذي ألّف كتابه المذكور آنفاً لتأييد البصريين ووافقهم في عامة المسائل النحوية ولم يخالفهم إلا في تسع مسائل من مجموع (١٢١) مسألة. ولا أدري كيف يمكن أن يُعدّ مثل هذا الرجل بغدادياً وآراؤه البصرية واضحة بينة» (السامرائي، ١٩٦٩م، ص٢٥٥).

٦. علّة تأليفه وأسلوبه ومدى إنصافه

من حسن حظنا، أشار *ابن الأنباري* في مقدمة كتابه القيّم إلى علة تصنيف هذا الكتاب قائلاً: **«إن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين... سألوني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين *الشافعي وابن حنيفة*؛ ليكون أوّل كتاب صنّف في علم العربية على هذا الترتيب، وألّف على هذا الأسلوب؛ لأنه ترتيب لم يصنّف عليه أحد من السلف، ولا ألّف عليه أحد من الخلف. فتوخّيتُ إجابتهم على وفق مسألتهم...»** (ابن الأنباري، ١٩٦١م، ج١، ص٥).

إنّ هذه المقدمة تشتمل على عدة مسائل هامة منها:

- **«إنّ هذا الكتاب لا يشمل جميع المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين وإنما يشمل مشاهيرها كما ذكر. فهناك مسائل خلافية كثيرة نحوية ولغوية لم يتطرق إليها المؤلف»** (راجع: السامرائي، ١٩٧٠م، ص ٤٢٠ – ٤١٧).

- **«إنّ أسلوب هذا الكتاب يطابق مع أسلوب الكتب الخلافية في الفقه. فكما أشرنا في سيرة المؤلف أنه كان فقيهاً وكان يدرّس النحو والفقه. فهذا التأليف أدّى إلى تقوية العلاقة بين النحو والفقه، وتوسيع مجالات الالتقاء والاتصال بين العلمين. كأنما يريد أن يُسخر علوم العربية لعلوم الدين ويجعلها تبعاً له»** (علوش، ١٩٧٧م، ص١١٦). *ابن الأنباري* يرى أن بين أصول النحو والفقه من المناسبة ما لا يخفى **«لأنّ النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول، ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة»** (ابن الأنباري، د.ت، ص٨٩).

- إنّ المؤلّف ادّعى **«أنّ هذا الكتاب أول كتاب صنّف في علم العربية على هذا الترتيب وأُلّف على هذا الأسلوب؛ لأنّه ترتيب لم يصنّف عليه أحد من السلف ولا أُلّف عليه أحد من الخلف»** (ابن الأنباري، ١٩٦١م، ج١، ص٥). فأسلوب تأليفه أسلوب خاص يختلف عن الآخرين.

«فنجد أنّ ابن الأنباري يذكر موضوع المسألة ابتداءً ثمّ يعرض دعوى الكوفيين فيها ثمّ البصريين ثمّ يذكر احتجاجات الكوفيين يعرضها بوضوح ثمّ يعقبها بحجج البصريين كذلك ثمّ يردّ على الفريق الذي لا يرى الحق بجانبه. وهذا الفريق في الغالب هم الكوفيون.

هذه المراحل ـ سرد الدعوى والأدلة بالبيّنات، والرد، والحكم ـ التي يتبعها المؤلف في طريقة تأليفه تتداعى المحكمة» (الأفغاني، د.ت، ص١٥٥).

«وحقّاً لم يضع ابن الأنباري نحواً جديداً ـ نرى أنّه اجتهد في المسالتين في الإنصاف فقط ـ وما كان يصعب عليه لو نشده ولكنه أُلّف في النحو بطريقة خاصة، أخذ المادة القديمة وبناها بناء جديداً وألبسها ثوباً جميلاً عجيباً لم يشهده الناس من قبل.

فنراه أخرج أسلوب التآليف النحوية من اليبس والجفاف الذي يؤدي إلى إملال القارئ فأضفى عليه المائية والتندية. فأسلوبه أسلوب رياضي جميل» (المصدر نفسه، ص١٥٦). فلا بدّ للمجددين في القواعد العربية أن يجعلوا هذا الكتاب نصب أعينهم ويستمدوا منه في تآليفهم النحوية.

استخدم *ابن الأنباري* في بعض المسائل، الأمثلة إيضاحاً للمسألة، وإقناعاً للمخاطب واحترازاً من الإطناب. فتمسّك بالأمور الحسية للدلالة على الأمور المعنوية. فاستخدام الأمثلة من أروع ما يكون في هذا الكتاب وأمتعها بحيث يزيل جفاف الأسلوب وإملال القارئ.

على سبيل المثال:

«يعتقد البصريون أنّ المبتدا ارتفع بالابتداء وإن كان الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية؛ لأنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثّرة حسيّة كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنّما هي إمارات ودلالات وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي إمارات ودلالات، فالإمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء. ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر، كان ترك صبغ أحدهما في التميز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك هاهنا. وإذا ثبت أنّه عامل في المبتدا وجب أن يعمل في خبره قياساً على غيره من العوامل نحوه كان وأخواتها و... فانّما لما عملت في المبتدا عملت في خبره فكذلك هاهنا» (الأنباري، ١٩٦١م، ج١، ص٤٦).

هذه المسألة هي إحدى المسألتين اللتين اجتهد فيهما *ابن الأنباري* فيردّ على المثال بالمثال: **«والتحقيق فيه عندي أن يقال: إنّ الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنّه لاينفكّ عنه، ورتبته إن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا به، كما أنّ النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما، لا بهما؛ لأنّ التسخين إنّما حصل بالنار وحدها فكذلك هاهنا، الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلّا أنّه عامل معه؛ لأنّه اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل»** (المصدر نفسه، ج١، ص٤٦- ٤٧).

«فأراد هذا القاضي النحوي بأسلوبه الحكم بين الكوفيين والبصريين في مسائل الخلاف، فادّعى في مقدمة كتابه الاعتماد على سبيل الإنصاف، لا التصعب والإسراف مستجيراً بالله» (ابن الأنباري، ١٩٦١، ص٥).

السؤال الرئيس الذي يشغل بال القارئ هو: إلى أي حد استطاع *الأنباري* أن يتمسّك بعهوده ويفي بوعوده فيلتزم جادة العدل والنزاهة في هذا الخلاف الذي نصّب نفسه فيه حكماً ووقف فيه قاضياً؟

سبق أن *ابن الأنباري* عند إصدار حكمه بعد عرض المسائل، وقف في سبعة منها إلى جانب الكوفيين، واجتهد في اثنين منها، وشايع البصريين فيما بقى. هذا العدد الكثير الذي دافع *ابن الأنباري* عن البصريين يجعل الإنسان يشك في إنصافه

خاصة حيث نرى بعض الدارسين يحكمون بتحيّزه إلى جانب البصريين ومحاباته لهم، كما أشرنا إليه في مذهبه النحوي. فهذا التحيز ـ إن صح ـ يُخلُّ بكفاءة القاضي وصحة حكمه؛ فضلاً عن ذلك، يعتقد بعض الدارسين أن **«عوامل البيئة والتربية والثقافة تتحكم به حينما نصّب نفسه لهذا الموضوع، فأثرت فيه هذه العوامل بحيث لم يستطيع أن يحد منها مفراً ولا مناصاً»** (علوش، ١٩٧٧، ص٢٤٤).

هذا الرأي يزداد قوة عندما نراه في كتابه الإنصاف يرفض أكثر روايات الكوفيين ويشكّ فيما استشهدوا به من الأبيات وإن سلم يحملها على وجوه أخرى أو يعتبرها من الشواذ. ربما هذا الأمر سبب عدم اعتبار هذا الكتاب قولاً فصلاً لحسم هذه الاختلافات.

٧. أصول النحو

«ثمة مفهومان لأصول النحو عند النحاة. الأول: القواعد الأساسية في النحو والثاني: الأصول المنهجية والأدلة الإجمالية التي قام عليها علم النحو» (شعبان، ٢٠٠٦، ص١٧).

والذي يعنينا في هذه الدراسة هو علم أصول النحو الذي يدرس الأصول المنهجية التي قام عليها النحو، وقد عرّفه *ابن الأنباري* بأنه **«أدلة النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله»** (ابن الأنباري، ١٩٥٧م، ص٨٠). هو يبين فائدته قائلاً: **«التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الإطلاع على الدليل، فإنّ المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ولا ينفكّ في أكثر الأمر عن عوارض الشكّ والارتياب»** (المصدر نفسه، ص٨٠).

قسّم *ابن الأنباري* أصول النحو إلى ثلاثة أقسام: النقل والقياس واستصحاب الحال. خلافاً *لابن الجني* الذي يعتبر أدلة النحو ثلاثة هي: «السماع والإجماع والقياس». فنرى *ابن الأنباري* سمّى السماع النقل، ويزيد استصحاب الحال ولم يذكر الإجماع، مع أنه ـ كما سنرى ـ قد أكّد في كتابه الإنصاف عليه.

«فمعرفة السماع والقياس وغيرها من أصول النحو تجعل النحوي على وعي بأسس التعقيد النحوي وضوابطه، وتجعل له فكراً متميّزاً قائماً على مبادئ ذلك العلم مبتعداً عن التقليد والجمود من ناحية أخرى، وهذا ما قصده الأنباري من التشدد في النقل والقياس» (صالح، ٢٠٠٦م، ص١٤٩).

٧. ١ مسألة السماع *وابن الأنباري*

السماع هو أول أصول النحو وأكثرها أهمية. يقصد به كل ما ورد من الأساليب الفصيحة المنقولة نقلاً صحيحاً عن العرب وقد سمّاه *الأنباري* «النقل»، وعرّفه بأنه **«الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج من حد القلة إلى حد الكثرة»** (ابن الأنباري، ١٩٧٥م، ص٨١)، مع أن البعض يعتقد أنّ **«النقل أعم وأشمل من السماع؛ لأنّ المنقول يشمل ذلك المسموع مباشرة من الأعراب وكذلك المنقول عن طريق الرواية عنه»** (صالح، ٢٠٠٦م، ص١٥١)، وعلى حد رأي *السيوطي*، **«السماع يشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين»** (السيوطي، ٢٠٠٦م، ص٧٤).

للسماع أو النقل أهمية كثيرة في إثبات القواعد النحوية، بحيث نرى النحاة يستدلون بالنقل متقدماً على القياس ويوردون من كلام العرب ما يدلّ على صحة ما يدّعون فيكتفون به.

نرى الكوفيين يعتقدون في مسألة ٣١ (القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها) بعدم جواز التقديم، نحو «راكباً جاء زيدٌ» ؛ لأنّه يؤدي إلى الإضمار قبل الإظهار، فانظر كيف يردّ *ابن الأنباري* بجميع أنواع النقل على الكوفيين تعريضاً لهم : **«أما الآية : ﴿فأوجَسَ في نَفْسِهِ خِيفةً موسى﴾.**

أما الشعر : من يلق يوماً على علاته هرماً يلق السماحة منه والندى خُلُقاً

ومن كلامهم : في أكفانه لُفّ الميتُ، ومن أمثالهم : في بيته يؤتى الحكم» (ابن الأنباري، ١٩٦١م، ج١، ص٢٥١- ٢٥٢).

فضلاً عن هذا التعريض الذي يدلّ على عدم استقصاء كلام العرب من جانب الكوفيين نراه في مسألة ٤٥ (المنادى المفرد العلم معرب أو مبني) التي ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب يرفع بغير تنوين بلا رافع (ينظر: المصدر نفسه، ص٣٢٣)، يردّ عليهم صارخاً : **«وكيف رفعتموه ولا رافع له؟! وهل لذلك قطّ نظير في العربية و أين يوجد فيها مرفوع بلا رافع أو منصوب بلا ناصب أو مخفوض بلا خافض؟ وهل ذلك إلا تحكّم محض لا يستند إلى دليل»** (المصدر نفسه، ص٣٢٧).

من جهة أخرى كما أن النقل يعتبر دليلاً لإثبات القواعد أو ردّها، فعدم النقل أو السماع يعتبر دليلاً.

فهذا ما يصرّح به *ابن الأنباري* في مسألة ٢٥ (القول في زيادة لام الإبتداء في خبر لكن) عندما يشير إلى اختلاف «إنّ» و«لكنّ» رداً على الكوفيين : **«الذي يدلّ على أن «لكنّ» مخالفة؛ لأنّ في دخول اللام معها أنّه لم يأت من العرب في كلامهم دخول اللام على اسمها إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جرّ نحو «لكنّ عندك لزيداً»، أو «لكنّ في الدار لعمراً»، كما جاء في «إنّ»، فلما لم يأت ذلك شيء من كلامهم ولا نُقل في شيءٍ من أشعارهم دلّ أنه لا يجوز دخول اللام في خبرها»** (المصدر نفسه، ص٢١٧).

هذه العبارات كـ«هذا ماله نظير في كلام العرب»، و«وهذا ما لا نظير له في كلامهم»، و«المصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما لا له نظير»، كثيرة في كتاب الإنصاف، وتدل على أن للنقل وعدمه أهمية خاصة في إثبات قاعدة أو ردّها.

أما أنواع السماع في كتابه :

١,١,٧ الآيات القرآنية

تقدّم أنّ أهمّ عامل لوضع القواعد أو مسألة التقعيد كان مسألة اللحن وحفظ القرآن وصيانته. فإنّ القرآن الكريم هو رأس الشواهد التي يستسقي منها النحاة واللغويون أحكامهم. ينصّ *ابن الأنباري* على أن القرآن أفصح أنواع النثر، فنرى أنّ القرآن نال حظوة كبيرة عنده وشغل حيزاً واسعاً من استشهاداته. يمكننا أن نقسم ما يتعلق بمسألة الاستشهاد بالآيات القرآنية في كتاب الإنصاف إلى ثلاثة أقسام :

١,١,١,٧ مسألة حمل الآيات على وجوه إعرابية أخرى

كثيراً ما نرى أن *ابن الأنباري* لا يسلم الوجوه الإعرابية من قبل البصريين والكوفيين بل يحمل الآية على وجوه أخرى أو يلجأ إلى التأويل.

على سبيل المثال، في مسألة ١٨ (تقديم خبر ليس عليها) التي يردّ على البصريين ويوافق الكوفيين في عدم جواز تقديم خبر ليس عليها، **«يستشهد البصريون بقوله تعالى : ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾ لصحة جواز تقديم خبر ليس عليها بدليل**

تقديم ﴿يوم﴾ معمول خبر ليس ﴿مصروفاً﴾ عليها ويستدلّون «لو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل» (ابن الأنباري، ج١، ص١٦٢).

يرد عليهم قائلاً: **«أما قوله تعالى ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾ فلا حجة لهم فيه؛ لأنّا لا نسلم أنّ ﴿يوم﴾ متعلق بمصروف ولا أنّه منصوب. وإنما مرفوع بالإبتداء، وإنما بني على الفتح لإضافة إلى الفعل، كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى: ﴿هذا يومَ ينفع الصادقين صدقهم﴾، فإن ﴿يوم﴾ في موضع رفع، وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل فكذلك هاهنا. وإن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دلّ عليه قوله تعالى: ﴿ليس مصروفاً عنهم﴾ وتقديره: يلازمهم يوم يأتيهم العذاب»** (المصدر نفسه، ص١٦٣).

يستشهد الكوفيون في المسألة ٣٢ (هل يقع الفعل الماضي حالاً؟) بآية ﴿**أو جاؤوكم حَصِرت صدورهم**﴾ (النساء، ٤: ٩٠)، لجواز ذلك.

يردّ عليهم:

«فلا حجة لهم فيه، وذلك من أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن تكون صفة لقومٍ المجرور في أول الآية، وهو قوله تعالى: ﴿إلا الذين يَصِلون إلى قومٍ﴾.

والوجه الثاني: أن تكون صفة لقومٍ مقدّر ويكون التقدير فيه: أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع.

والوجه الثالث: أن يكون خبراً بعد خبر. كأنه قال: أو جاؤوكم، ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم.

والوجه الرابع: أن يكون محمولاً على الدعاء، لا على الحال، كأنّه قال: ضيّق الله صدورهم» (المصدر نفسه، ص٢٥٤- ٢٥٥).

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل حمل الآية على وجوه أخرى دون تقديم أي دليل رداً للخصم يصح أم لا يصح؟ لأن كل فريق يمكنه أن يحمل الآية أو الجملة على وجه يظنه صحيحاً. وهذا الحمل لا يزيل الاختلاف بل يزيده. ربما يقصد *ابن الأنباري* من حمل هذه الآيات على وجوه أخرى ذلك الأصل المشهور: «إذا جاء الاحتمال يبطل الاستدلال». فمهما كان قصده فهذا الحمل غير المدعم بالاستدلال يتصف بالضعف ويثير احتجاج الرقيب.

نرى بعض الأحيان أن *ابن الأنباري* لا يسلم حجة الخصم من جهة يسلمها من جهة أخرى لكنه يذكر موضع الخلاف فيه.

«يستشهد الكوفيون بآيات من القرآن لإثبات أن المبتدأ والخبر يترافعان، منها: ﴿أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾، و﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾» (المصدر نفسه، ص٤٥).

ويرد *ابن الأنباري*:

«أما ما استشهدوا من الآيات فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّا لا نسلم أن الفعل بعد «أيّاً ما» و«أينما» مجزوم بـ«أيّاً ما» و«أينما»، وإنما هو مجزوم بإن، و«أيّاً ما» و«أينما» نابا عن إن لفظاً وإن لم يعملا شيئاً.

والوجه الثاني: أنّا نسلم أنها نابت عن إن لفظاً وعملاً، ولكن جاز أن يعمل على واحد منهما في صاحبه لاختلاف عملهما ولم يعملا من وجه واحد، فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما في صاحبه، بخلاف ما هنا.

الوجه الثالث: إنما عمل كل واحد منهما في صاحبه؛ لأنّه عامل فاستحق أن يعمل، وأما هاهنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر نحو: «زيد أخوك» اسمان باقيان على أصلهما في الاسميّه، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، فبان الفرق بينهما» (ابن الأنباري، ١٩٦١م، ج١، ص٤٨).

فنجد بوناً شاسعاً بين هذه الاستدلالات التي تقنع المخاطب، وبين ما تقدّمت منها. فكان يجدر *بابن الأنباري* الذي نصّب نفسه قاضياً منصفاً في هذا الموقف أن يسلك هذا الطريق في الرد على المتخاصمين.

٢,١,١,٧ الاستشهاد بالآيات القرآنية لإثبات ما يقرّره

مرة نجد *ابن الأنباري* يتمسك بالآيات القرآنية لتقرير ما يقصد دون أن يلجأ إلى بيان وجوه إعرابية فيها.

ذهب الكوفيون في مسألة ٢٢ إلى أن «إنّ» وأخواتها لا ترفع الخبر، ثم استدلوا **«و الذي يدل على ذلك أنّه إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها واكتفى به، كقولهم: «إنّ بك يكفُلُ زيدٌ» كأنها رضيت بالصفة لضعفها، وقد روي أن أناساً قالوا: «إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ» فلم تعمل «إنّ» لضعفها.**

يرد عليهم: «والذي يدل على فساد ما ادّعيتموه من ضعف عملها أنها تعمل في الاسم إذا فصلت بينها وبينه بظرف أو حرف جر، نحو قوله تعالى: ﴿إن لدينا أنكالاً﴾ وإن في ذلك لآية وما أشبه ذلك» (المصدر نفسه، ص ١٧٨- ١٧٧).

نرى أنّه في بعض الأحيان يكثر من إيراد الآيات القرآنية لكي يرتدع الرقيب عمّا ادّعى، فيردّ على الكوفيون الذين يعتقدون أنّ النداء لا يكاد ينفكّ من الأمر أو ما جرى مجراه ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله ﷻ نداء ينفكّ من أمر أو نهي قائلاً: **«بل يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثرة الأمر والنهي»** (المصدر نفسه، ص١٢٠)، ثم يستشهد بعشر آيات من القرآن الكريم فيستنتج: **«فإذا كثر مجيء الخبر والاستفهام كثرة الأمر والنهي فقد تكافا في الكثرة، فلا مزيّة لأحدهما عن الآخر»** (المصدر نفسه، ص١٢١).

نرى الكوفيين في هذه المسألة يتناسون القرآن ويتمسكون بالأقوال المختلفة. والعجب العجيب أنّ *ابن الأنباري* لايشكّ في صحة روايتهم مع أن الكوفيين قالوا: «قد روي أن أناساً قالوا»، بل يقول: **«وأما قولهم «إن بك يكفل زيدٌ»، و«إن بك زيدٌ مأخوذٌ» بالتقدير فيه: «إنّه بك يكفل زيد»، و«إنّه بك زيدٌ مأخوذٌ»** (المصدر نفسه، ص١٨٥- ١٧٩)، ثم يستشهد بستة أبيات لإثبات هذا التقدير.

٣,١,١,٧ مسألة القراءات

القراءات المختلفة للقرآن الكريم تؤدي إلى اختلاف الإعراب، واختلاف الإعراب يؤدي إلى اختلاف المعاني. ونرى النحاة استدلوا بالقراءات المختلفة لكي يدعموا قواعدهم المستنبطة من النص القرآني بها.

لا يخلو كتاب الإنصاف من الإشارة إلى هذه القراءات وبيان ضعفها وقوتها، صحتها وعدم صحتها. يمكننا تقسيم ما جاء من وجوه القراءات وموقف *ابن الأنباري* في كتابه إلى ما يلي:

ألف) لابدّ أن تكون القراءة متواترةً لكي تنال درجة القبول عند *ابن الأنباري*، فإذا تفرّد بها أحد القراء فهي مردودة.

يستدل الكوفيون في مسألة ٩٤ (هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة) بقراءة *ابن عامر* **﴿لا تتّبعان﴾** بنون التوكيد الخفيفة لصحة مذهبهم، وهو جواز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة» (ينظر: ابن الأنباري، ١٩٦١م، ج٢، ص٦٥١)، يرد *ابن الأنباري* عليهم: **«أما قراءة ابن عامر ﴿لا تتّبعان﴾ بالنون الخفيفة فهي قراءة تفرد بها، وباقي القراء على خلافها، والنون فيها للإعراب علامة الرفع؛ لأن «لا» محمول على النفي، لا على النهي والواو في «ولا» واو الحال، والتقدير فاستقيما غير متبعين»** (المصدر نفسه، ص ٦٦٧).

ب) عدم القراءة لا يدل على عدم الفصاحة

ذهب الكوفيون في مسألة ٣٣ (ما يجوز من وجوه الإعراب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وُجد معها ظرف مكرر) إلى أنّ **«النصب واجب في الصفة إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ. ثم يستشهدون بالنقل: ﴿وأما الذين سُعِدوا ففي الجنة خالدين فيها﴾ فقوله ﴿خالدين﴾ منصوب بالحال، ولا يجوز غيره، وقال ﷻ: ﴿فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيها﴾، ووجه الدليل من هاتين الآيتين أنّ القراء أجمعوا فيها على النصب ولم يُروَ عن أحدٍ منهم أنه قرأ في واحدة منها بالرفع»** (المصدر نفسه، ج١، ص٢٥٨).

يرد *ابن الأنباري* عليهم:

«فلا حجة لهم في هاتين الآيتين؛ إذ ليس فيهما ما يدلّ على أنّه لا يجوز الرفع وإنّما فيهما دلالة على جواز النصب ونحن نقول به. وقولهم «إنّه لم يُروَ عن أحدٍ من القرّاء بالرفع فوجب أنّه لا يجوز»، فإنه قد روي عن الأعمش أنّه قرأ ﴿خالدون فيها﴾ بالرفع على أنّ هذا الاستدلال فاسدٌ. وذلك لأنه ليس من ضرورة أنه لم يقرأ به أحد من القراء أن لا يكون كلاماً جائزاً فصيحاً. ألا ترى أنه لم يأت في كتاب الله ﷻ ترك عمل «ما» في المبتدأ والخبر نحو: «ما زيدٌ قائمٌ وما عمرٌ ذاهبٌ» إلّا فيما ليس بمشهورٍ وإن كانت لغة مشهورة صحيحة فصحيحة وهي لغة بني تميم. ثمّ لم يدل ذلك على أنها ليست فصيحة مشهورة مستعملة فكذلك هاهنا» (المصدر نفسه، ص٢٥٩- ٢٦٠).

ج) قد يضعّف قسماً من القراءات المعتمدة المتواترة تبعاً لأقيسة النحاة

نرى أن الكوفيين ذهبوا في مسألة ٣٧ (حاشى في الاستثناء فعل أو حرف أو ذات الوجهين) إلى أنه فعل، والدليل على أنّه فعل أنّه يدخله الحذف، والحذف إنّما يكون في الفعل، لا الحرف، ألا ترى أنهم قالوا في حاشى لله: حاش لله، ولهذا قرأ أكثر القراء ﴿**حاش لله**﴾ بإسقاط الألف. وكذلك هو مكتوب في المصاحف، فدلّ على أنه فعل» (ينظر: المصدر نفسه، ص٢٨٠).

يرد عليهم:

«أنّا لا نسلم أنّه قد دخله الحذف، فإن الأصل عند بعضهم في حاشى لله بغير ألف وإنما زيدت فيه الألف. وهذا هو الجواب عن احتجاجهم بقراءة من قرأ: ﴿حاش لله﴾ ثم نقول: إن هذه القراءة قد أنكرها أبوعمرو بن العلا سيد القراء. وقال: العرب لا تقول «حاش لك» ولا «حاشك»، وإنما تقول «حاشى لك»، و«حاشاك»، وكان يقرؤها ﴿حاشى لله﴾ بالألف في الوصل، ويقف بغير ألف في الوقف متابعة للمصحف؛ لأنّ الكتابة على الوقف لا على الوصل، وكذلك قال عيسى بن عمر الثقفي - وكان من الموثوق بعلمهم في العربية -: العرب كلها تقول «حاشى لله» بالألف، وهذه حجة لأبي عمرو» (المصدر نفسه، ص٢٨٤- ٢٨٥). لكن بعض الدارسين يردّ على *ابن الأنباري*: **«أن القراءة بحذف الألف معتمدة ومتواترة وهي قراءة الباقين من القراء»** (السامرائي، ١٩٧٥م، ص٢٢٦- ٢٢٧).

د) عدم مطابقة القراءة والإجماع يدل على وهي القراءة ووهم القارئ

يستدل الكوفيون في مسألة ٦ (هل يفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور) بهذه القراءة ﴿**وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم**﴾ (الأنعام، ٦: ٤٣)، لجواز هذا الفصل ثم يقولون: «إذا جاء هذا في القرآن ففي الشعر أولى» (ينظر: ابن الأنباري، ١٩٦١م، ج٢، ص٤٣١).

يرد *ابن الأنباري* عليهم: **«فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها؛ لأنّكم لا تقولون بموجبها، لأنّ الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر والقرآن ليس فيه ضرورة»**. ثمّ يردّ عليهم على لسان البصريين: **«والبصريون**

يذهبون إلى وَهْي هذه القراءة ووهم القارئ، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة» (المصدر نفسه، ص٤٣٥).

فنرى أنه جعل رأي البصريين كردّ على الكوفيين فهذا مما يقوي انتمائه إلى البصريين.

هـ) **لا يشترط في القراءات المتعددة أن تكون ذات معنى واحد** (السامرائي، ١٩٧٥م، ص٢٤٣).

في مسألة ٣٥ (هل تكون إلا بمعنى الواو؟) يقول في الرد على الكوفيين في ذهابهم إلى أن «إلا» تكون بمعنى الواو، وذلك في قوله ﷻ: ﴿**لئلا يكون عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم**﴾ (العنكبوت، ٢٩: ٤٦)، بدلالة قراءة أخرى هي: ﴿**إلى الذين ظلموا منهم**﴾ قال: «**وأما قراءة من قرأ ﴿إلى الذين ظلموا منهم﴾ بالتخفيف فإن صحّت وسلم لكم ما ادعيتموه على أصلكم من أن ﴿إلى﴾ تكون بمعنى «مع» ليس لكم فيه أيضاً حجة تدلّ على أنّ «إلا» تكون بمعنى الواو؛ لأنه ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى و إذا اعتبرتم هذا في القراءات وجدتم الاختلاف في معانيها كثيراً وهذا مما لا خلاف فيه**» (ابن الأنباري، ١٩٦١م، ج١، ص٢٧٢).

و) القراءات الشاذة

فمن الطبيعي أن يتشدد *ابن الأنباري* في قبول القراءات الشاذة. نراه في مسألة ٧٧ (هل تعمل «أن» المصدرية محذوفة من غير بدل؟) التي يجوّز الكوفيون على أساس الاستدلال بهذه الآية ﴿**وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله**﴾ (البقرة، ٢: ٨٣)، على قراءة *عبدالله بن مسعود*.

يرد عليهم: «**فهي قراءة شاذة وليس لهم فيه حجة؛ لأن ﴿تعبدوا﴾ مجزوم بلا، لأنّ المراد بها النهي**» (المصدر نفسه، ج٢، ص٥٦٤- ٥٦٥).

فنرى البصريين حملوا على الكوفيين عندما شاهدوا أنّهم سمعوا الشاذ واللحن والخطأ، وأخذوا عمن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر، فجعلوا كل شاذ ونادر قاعدة لنفسه مما أحدث اختلاطاً وتشويشاً في نحوهم، وخصّوا *الكسائي* بكثير من هذه الحملات قائلين: «**إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ويقيس حتى أفسد النحو**» (الحموي، ١٩٨٨م، ج١٣، ص١٨٣).

٢,١,٧ ابن الأنباري والحديث النبوي

لم يستشهد النحاة واللغوين بالحديث كثيراً «**لأنّ روايته كانت في معظمها بالمعنى ولم يكن رواته كلهم فصحاء يستشهد بكلامهم**» (الحباس، ٢٠٠٩م، ص٢٧٣). فتنقسم المذاهب في الاستشهاد به إلى مذهب المانعين والمجيزين والمتوسطين. (ينظر للتفصيل: صالح، ٢٠٠٦م، ص٢٤٣- ٢٣٦).

يعتقد *ابن الأنباري* بمسألة اللحن في الحديث، أو مسألة الحمل بالمعنى. فنراه في مسألة ٧٧ (هل تعمل أن المصدرية محذوفة من غير بدل؟) يرد على الكوفيين الذين استدلوا لجواز هذا الأمر ـ كما سبق ـ ببيت من الشعر (ينظر: ابن الأنباري، ١٩٦١م، ج٢، ص٥٦٥)، قائلاً: «**أما «أن» في اختيار الكلام فلا يستعمل مع «كاد»، ولذلك لم يأت في قرآنٍ ولا كلام فصيح**». ثم يأتي بعدّة آيات من القرآن قائلاً: «**أما الحديث «كاد الفقر أن يكون كفراً» فإن صحّ، فزيادة «أن» من كلام الراوي لا من كلامه ﷺ؛ لأنّه ﷺ أفصح من نطق بالضاد**» (المصدر نفسه، ص٥٦٥- ٥٦٧).

فعدد الأحاديث المستشهدة بها في كتابه قليل جداً، لكنّه في بعض الأحيان لا يشك في روايته بل نراه لا يعترض على استشهادهم.

نرى البصريين في مسألة ١٤ (أيّ العاملين في التنازع أولى بالعمل) يستدلون بما جاء في الحديث «ونخلع ونترك من يفجرك» لإعمال الثاني.

أو نرى الكوفيين في مسألة ٧٢ (فعل الأمر معرب أو مبني) يعتقدون بأنّ **«فعل الأمر للمواجه المعرّى من حرف المضارعة ـ نحو إفعَلْ ـ معرب ومجزوم. فيحتجون: بأن الأصل في الأمر للمواجه في نحو: «إفعل» لِتفْعَلْ، كقولهم في الأمر للغائب لِنفْعَلْ. ثم نراهم يستشهدون بالقراءات المختلفة ثم بالأحاديث كـ: «ولتَزُرَّه ولو بشوكةٍ»، أو «لتأخذوا مصافكم»، أو «لتقوموا إلى مصافكم»** (المصدر نفسه، ص٥٢٤- ٥٢٥).

نرى *ابن الأنباري* لا يعترض على هذه الأحاديث، ولا يشكّ في روايتها، ولا يدعي فيها الحمل على المعنى، بل يؤيدها بالاستدلال ويقول: **«إن علة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة، فما دام حرف المضارعة ثابتاً كانت العلة ثابتةً، وما دامت العلة ثابتةً سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتاً فلهذا كان قوله ﷺ: ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾، معرباً وقوله ﷺ «ولتزره»، و«لتأخذوا»، و«لتقوموا»، وما أشبهه معرباً لوجود حرف المضارعة»** (المصدر نفسه، ص٥٤١).

٣,١,٧ كلام العرب

كلام العرب ينقسم إلى قسمين: النثر والشعر.

كثيراً ما نرى النحاة يستشهدون بالأبيات الشعرية لكي يثبتوا قواعدهم النحوية والصرفية. فلذلك نرى حجم استشهاد بالنثر أقل بقليل من الشعر. فأيهما أفضل في الاستشهاد؟

يجيبنا *ابن الأنباري* في مسألة ٦٩ (هل يجوز صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر) رداً على الكوفيين الذين يعتقدون بعدم الجواز: **«هذا عجيب؛ لأن الشاعر يضطرّ في الضرورة إلى ما لا يجوز في اختيار الكلام. ولهذا حكموا: «إن الكلام به يتحصّل القانون دون الشعر»، يعني أن قوانين العربية وقواعدها إنما تؤخذ من الكلام، وهو النثر، وذلك بسبب أن الشعر لضيق العبارة فيه بسبب الوزن والروي والقافية تعرض للشاعر فيه عوارض ترفعه إلى أن يرتكب ما لا يرتكبه لو أنه كان في فسحه من أن يقول ما شاء»** (ابن الأنباري، ١٩٦١م، ج٢، الهامش ص٥٢٠).

إذ ليس من العجيب أن نرى أن *ابن الأنباري* يعتبر أكثر الأشعار التي استشهد بها الكوفيون من الضرورات الشعرية والشواذ.

١,٣,١,٧ النثر

إذا أمعنا النظر في كتاب الإنصاف يمكننا أن نستنبط شروطاً لكي يكون الاستشهاد بالنثر صحيحاً، منها:

ألف) اللغة: لا بد أن تكون غير رديئة

في مسألة ١٥(أفعل في التعجب اسم هو فعل؟) ذهب الكوفيون إلى أنّه اسم؛ لأنّ بعضهم يستدلّون أنّه يصغر، والتصغير من خصائص الأسماء. (ينظر: المصدر نفسه، ج١، ص١٢٧).

يردّ *ابن الأنباري*: **«وأما مثال «أفعِلْ به» فإنّما لم يجز تصغيره؛ لأنّه لا نظير له في الأسماء إلا إصبع، وهي لغة رديئة باعده ذلك من الاسم، فلم يجز فيه التصغير»** (المصدر نفسه، ص١٤٣).

في مسألة ٥٦ (الإعراب الواقع بعد مذ ومنذ) يستدلّون لإثبات أن منذ مركبة من «مِن»، و«إذ» بأن من العرب من يقول في منذ بكسر الميم. يقول ابن الأنباري: **«هذه لُغية شاذة نادرة لا يعرج عليها وليس فيها حجة على أنها مركبة من «من»، و«إذ» وإنما هي لغية نادرة بكسرٍ كما جاءت اللغة الفصيحة المشهورة بالضم»** (المصدر نفسه، ص٣٩٢).

ب) الرواية لا بُد أن تكون متواترة أولاً وألا تكون شاذة ثانياً ولابد ألا يخالف القياس

اجتمع في مسألة ٩٢ (السين مقتطعة من سوف أو أصلٌ برأسه) هذه الشروط الثلاثة:

«يعتقد الكوفيون أن أصل «السين»، «سوف» فقالوا: الذي يدل على ذلك أنه قد صح عن العرب «سو أفعل»، فحذفوا الفاء و«سف أفعل» فحذفوا الواو، فجاز أن يجمع بينهما في الحذف لكثرة الاستعمال. يرد عليهم بثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن هذه رواية تفرد بها بعض الكوفيين فلا يكون فيها حجة.

الوجه الثاني: إن صحت هذه الرواية عن العرب فهو من الشاذ الذي لا يعبأ به لقلته.

الوجه الثالث: أن حذف الفاء والواو على خلاف القياس فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود» (ابن الأنباري، ١٩٦١م، ج٢، ص٦٤٦- ٦٤٧).

ومما يرتبط بالرواية هو مسألة الدقة في الرواية وثقة الرواة، فالكوفيون هم الذين يُتّهمون بعدم الدقة في رواياتهم.

أنظر كيف أخطأ الكوفيون فيما يدّعون أنه من رواية الثقات:

يستدل الكوفيون في المسألة ٢٣ (العطف على اسم إن بالرفع قبل تمام الخبر) بأنه **«قد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات: «أنك وزيدٌ ذاهبان»، وقد ذكره سيبويه في كتابه»** (المصدر نفسه، ج١، ص١٨٦). يذكّرهم *ابن الأنباري* بخطأهم: **«أما ما حكوه عن بعض العرب «أنك وزيدٌ ذاهبان» فقد ذكر سيبويه أنه غلط من بعض العرب[1]»**.

٢,٣,١,٧ الشعر

كما أشرنا فيما سبق أن النحاة قد استشهدوا بالأبيات الشعرية أكثر بكثير من النثر. مع أن مجال الشعر ضيق وفيه من الضرورات ما لا يخفى ومن الشواذ ما لا ينكر، لكن في كثير من الأحيان يورد *ابن الأنباري* أبياتاً عديدة لإثبات ما يدعي، وهذا يدلّ على أنه قد ألمّ إلماماً واسعاً بديوان العرب. هناك شروط لكي يصح الاستشهاد بالأبيات يمكننا أن نذكرها كما يلي:

ألف) لا بُدّ أن يكون قائل الأشعار معروفاً

فنرى *ابن الأنباري* لا يعتبر الاستدلال بالأبيات مجهولة القائل صحيحاً. ففي مسألة ٦٠ (هل يفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور؟) يعتقد الكوفيون بجواز هذا الأمر فيستشهدون ببعض الأشعار لإثبات ما أدعوه؛ ولكن *ابن الأنباري* يرد عليهم: **«أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به[2]»** (المصدر نفسه، ج٢، ص٤٣٥).

---

١. أما نص الكتاب: «واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: أنهم أجمعون ذاهبون، وأنك وزيد ذاهبان. فقد ذكر *سيبويه* أنه غلط من بعض العرب وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه. (ابن الأنباري، ١٩٦١م، ج١، ص١٩١).

٢. الكوفيون يستشهدون بأربعة أبيات ثلاثة منها لا يعرف قائلها ولكن واحداً منها (الرقم٢٦٧) من كلام الطرماح بن حكيم. (ينظر هامش الإنصاف، ج٢، ص٤٢٩).

وهذا ما نجده في مسألة ٩٣ (هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً؟) (ينظر: المصدر نفسه، ص٤٤٦)، ومسألة ٨٠ (هل يجوز إظهار أن المصدرية بعد لكي وبعد حتى؟) (ينظر: المصدر نفسه، ص٥٨٣)، في كل هذه المسائل يرد *ابن الأنباري* على الكوفيين الذين لا يتشددون في نقل الأبيات والاستشهاد بها.

«لكن كم من الشواهد التي يستدل بها هؤلاء وهؤلاء وهي غير منسوبة ولا لها سوابق أو لواحق وفي كتاب سيبويه وحده خمسون بيتاً لم يعثر لها العلماء بعد الجهد والعناء الشديد على نسبة لقائل معيّن» (ابن الأنباري، ١٩٦١م، ج٢، الهامش ص٥٨٣).

ب) لابد أن تكون الرواية صحيحة

نرى *ابن الأنباري* يعترض كثيراً على الكوفيين؛ لأنّه يشكّ في صحة أكثر رواياتهم، فيلجأ إلى تصحيح ما رووه. فنشاهد «أما الرواية الصحيحة» كردّ على الكوفيين في مسألة ٥٤ (هل تقع من لابتداء الغاية في الزمان؟) (المصدر نفسه، ج١، ص٣٧٥)؛ ومسألة ٦٣ (هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً؟) (المصدر نفسه، ج٢، ص٤٥٥)؛ ومسألة ٨١ (القول في مجيء كما بمعنى كيما وينصب بعدها المضارع) (المصدر نفسه، ص٥٩٠- ٥٩١).

ثم نراه في بعض الأحيان فضلاً من الإشارة إلى عدم صحة روايتهم يتماشى مع الرقيب ويحمل الأبيات على وجوه أخرى، إن صحت روايتها.

في مسألة ١٥(أفعل التعجب اسم هو أو فعل؟) يتمسك بعض البصريين بأن قال: **«... وأفعل، إذا كان اسماً لا ينصب النكرات خاصة على التمييز»**، اعترضوا على هذا بأن قالوا:

«وقد وجدنا العرب قد أعملته في المعرفه. قال *الحارث بن ظالم*:

فما قومي بثعلبة بن بكر ولا بغزارة الشُعرِ الرقابا

فنصب الرِّقاب بالشُعر وهو جمع أشعر.

يرد عليهم: **«وما اعترضوا به ليس بصحيح؛ أما بيت الحارث بن ظالم فقد روى «الشُعرى رقاباً» حكى ذلك سيبويه عن أبي الخطاب، عن بعض العرب، أنهم ينشدون البيت كذلك، على أنا وإن لم ننكر صحة ما رويتموه فلا حجة لكم فيه؛ لأنه من باب «الحسن الوجهَ» ... وقد ذهب بعض البصريين إلى زيادة الألف واللام فيه، فلما كان في تقدير التنكير جاز نصبه على التميز فبان أن ما عارضتم به ليس بشيء»** (المصدر نفسه، ج١، ص١٣٢- ١٣٥).

في مسألة ١٢٠ (القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً) **«يستدل الكوفيون ببيت:**

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب؟

لجواز هذا التقديم» (المصدر نفسه، ص٨٢٨- ٨٢٩). يرد عليهم: **«أما ما استدلوا به من قول الشاعر فإن الرواية الصحيحة: «وما كان نفسي بالفراق تطيب»، فذلك لاحجة فيه، ولئن سلمنا صحة ما رويتموه فنقول: نصب نفساً بفعل مقدّر كأنّه قال: «أعني نفساً» لا على التمييز ولو قدّرنا ما ذكرتموه، فإنما جاء في الشعر قليلاً على طريق الشذوذ فلا يكون فيه حجه»** (المصدر نفسه، ص٨٣١).

فنرى أنه في بعض الأحيان يحمل الأبيات على وجه الشذوذ في صورة صحة روايتها. (ينظر: ابن الأنباري، ١٩٦١م، ج٢، ص٤٥٦، ٥٩٣، ٦٦٦).

انتبه الكوفيون إلى هذه الشروط بعض الأحيان فنجدهم في مسألة ٧٠ (منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر) يستشهدون بثلاثة عشر بيتاً (المصدر نفسه، ص٤٩٢- ٥١٢)، وفي خلال بعض الأبيات يوردون الروايات الأخرى ثم يقولون:

«بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناه على أنا لو قدرنا أنه قد رُوي رواية أخرى كما رويتموه فما العذر عند هذه الرواية الصحيحة مع شهرتها؟» (المصدر نفسه، ص٥٠٠- ٥٠١).

فنرى *ابن الأنباري* يستسلم أمام هذا الكم الهائل من الأبيات ويقول: **«والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيون لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ لا لكونه في القياس»** (المصدر نفسه، ص٥١٤).

ج) أنه لابد أن يخلو من الشواذ والضرورة الشعرية

أشرنا في بداية هذا الفصل إلى مسألة الضرورة الشعرية وعدم الحجة فيها. يعتقد *ابن الأنباري* أن **«ما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه»** (المصدر السابق، ص٦٢٨).

أما بالنسبة إلى الشواذ فلا يعتقد *ابن الأنباري* بالشواذ ولا يعتبرها حجة. فهاتان المسألتان نجدهما كثيراً في ردوده على البصريين والكوفيين: (مسألة ١٥، ص١٣٠- ١٣١؛ مسألة ١٦، ص١٥١؛ مسألة ٢٢، ص١٧٩؛ مسألة ٣٩، ص٢٩٧؛ مسألة ٤٠، ص٣٠١؛ مسألة ٤١، ص٣٠٧؛ مسألة ٤٣، ص٣١٦؛ مسألة ٥١، ص٣٦٣؛ مسألة ٢٥، ص٢١٤؛ مسألة ٣٢، ص٢٥٢؛ مسألة ٣٦، ص٢٧٧؛ مسألة ٧١، ص٥٢٣؛ مسألة ٩٩، ص٧٠٤ وهي المسألة الزنبورية).

ولكن لماذا لا يمكن الاستدلال بالشواذ؟

يجيبنا *ابن الأنباري*: **«إذ لو طردنا القياس في ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس، وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يُجعَل ما ليس بأصل أصلاً، وذلك يفسد الصناعة بأسرها وذلك لا يجوز»** (ابن الأنباري، ١٩٦١م، ج٢، ص٤٥٦).

٢,٧ القياس

لو راجعنا إلى كتاب «لمع الأدلة» نرى أن *ابن الأنباري* يخص فصلاً خاصاً للقياس وأنواعه. فهو يعرّف القياس بأنه **«حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع»** (ابن الأنباري، ١٩٥٧م، ص٩٣)، **«أو حمل المنقول على المنقول إذا كان في معناه»** (المصدر نفسه، ص٤٥).

يحتلّ القياس مكانة خاصة في النحو بحيث لا يتحقق إنكار القياس في النحو؛ **«لأن النحو كله قياس»** (السيوطي، ٢٠٠٦م، ص٢٠٦)، ولهذا قيل في حده: **«إنّه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب»** (المصدر نفسه، ص٢٠٤)؛ **«فمن أنكر القياس، فقد أنكر النحو. ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة»** (ابن الأنباري، ١٩٥٧م، ص٩٣).

ولابدّ للقياس ألا يخالف السماع. فالقياس يقبل عندما لا يعارض النقل أو السماع.

في مسألة ١٩ (القول في العامل في الخبر بعد «ما» النافية النصب) ذهب الكوفيون إلى أن «ما» في لغة أهل الحجاز، لا تعمل في الخبر وهو منصوب بحذف حرف الخفض. فيحتجون: **«إنّما قلنا إنّها لا تعمل في الخبر، وذلك لأنّ القياس في «ما» ألا تكون عاملة ألبتة؛ لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً، فما غير مختص؛ لأنه يدخل على الاسم تارة ويدخل على الفعل تارة»** (ابن الأنباري، ١٩٦١م، ج١، ص١٦٥).

ابن الأنباري يقول: **«كان هذا هو القياس، إلا أنه وُجِد بينها وبين ليس، مشابهة اقتضت أن تعمل عملها، وهي لغة القرآن. قال الله ﷻ: ﴿ما هذا إلا بشراً﴾ وقال ﷻ: ﴿ما هُنّ أمّهاتِهم﴾»** (المصدر نفسه).

هو في هذه المسألة يقبل قياس الكوفيين ولكنّه يرجح المنقول على غير المنقول. هذا وهو لا يقبل بعض الأقيسة أحياناً، منها:

١,٢,٧ لا يمكن القياس على الشواذ

في مسألة ٨٥ (عامل الرفع في الاسم المرفوع بعده إن الشرطية) لا يقبل القياس عليها قائلاً: **«لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه، ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بلن، وينصب بلم، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها»** (المصدر نفسه، ج٢، ص٦١٥).

٢,٢,٧ إذا كانت كلمة قليلة في الاستعمال بعيدة عن القياس فوجب أن لا يقاس عليها

هذا ما نشاهده في مسألة ٤٩ (هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي؟) يدعي الكوفيون أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً ويستدلون بكلمة دم ويد (ينظر: المصدر نفسه، ج١، ص٣٥٧)، يردّ عليهم: **«أن هذه الأسماء قليلة في الاستعمال وبعيدة عن القياس، فأمّا قلّتها في الاستعمال فظاهر؛ لأنّها كلمات يسيرة معدودة، وأمّا بعدها عن القياس فظاهر أيضاً وذلك لأنّ القياس يقتضي أن لا يحذف حرف العلة فيها»** (المصدر نفسه، ص٣٥٩).

٣,٢,٧ القياس على فاسدٍ فاسد

البصريون في مسألة ٢٦ (اللام الأولى في لعل زائدة أو أصلية) يستدلّون لإثبات زيادتها بقول الكوفيون: **«إذا جاز لكم أن تحكموا بزيادة لا والكاف في لكنّ وهما حرفان، فكأن يجوز أن يحكم بزيادة اللام، وهي حرف واحد كان ذلك من طريق الأولى.**

يرد عليهم: هذا فاسد؛ لأنكم لا تقولون بصحة مذهبهم فكيف يجوز لكم أن تقيسوا عليه؟ فإن القياس على الفاسد فاسد» (ابن الأنباري، ١٩٦١م، ج١، ص١١٧).

يستدلّ بعض الدارسين أنّ:

«هذا ليس قياساً فاسداً كما ادعى ابن الأنباري، وإنما هو احتجاج ملزم للكوفين الذين ينكرون مبدأ الزيادة في الحروف، ومع ذلك قالوا بزيادة حرفين في «لكن» مما ناقض أصل مبدئهم. فإن البصريين يقولون بزيادة اللام الأولى في «لعل» ويقول الكوفيون: نحن لا نقرّ مبدأ الزيادة في الحروف، فيقول لهم البصريون: وكيف إذاً حكمتم بالزيادة في «لكن»؟!

فهذا إلزام للكوفيين بقبول مبدأ الزيادة الذي أنكروه ومع ذلك قالوا به في «لكن»» (السامرائي، ١٩٧٥م، ص٩٢- ٩٣).

ثم نرى *ابن الأنباري* يحتج مثل هذا الاحتجاج الذي عابه وأبطله في المسألة ٧٨ (هل يجوز أن تكون «كي» حرف جر؟)

«فقد ذهب الكوفيون إلى أن «كي» لا تكون إلا حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف خفض وذهب البصريون إلى جواز ذلك.

احتج الكوفيون أن «كي» من عوامل الأفعال، ولا يجوز أن يكون حرف خفض؛ لأنّه من عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء» (ابن الأنباري، ١٩٦١م، ج٢، ص٥٧٠).

لكن *ابن الأنباري* يردّ عليهم بما اعتبره قياساً فاسداً وهو يقول: **«وصار هذا كما قلتم في «حتى» فإنها تنصب الفعل في حال من غير تقدير ناصب وتخفض الاسم من حال من غير تقدير خافض على الصحيح المشهور من مذهبكم ولم يمنع كونها ناصبة للفعل أن تكون خافضة للاسم. وكذلك قلتم أن «إلا» تكون ناصبة وتكون عاطفة»** (المصدر نفسه، ص٥٧٣- ٥٧٤).

فنرى أن *أبا البركات* احتج عين الاحتجاج الذي رفضه ونسي ما كان قاله للبصرين في مسألة «لعل».

٣,٧ استصحاب الحال

عرّف *ابن الأنباري* استصحاب الحال بأنه «**إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر. إنما كان مبنياً؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وأن ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء**» (ابن الأنباري، ١٩٥٧م، ص٤٦). وهو أصل من أصول النحو المختلف في الأخذ به. «**هو زاد استصحاب الحال ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية كما هو رأي قوم**» (شعبان، ٢٠٠٦م، ص ٢٨٥).

استصحاب الحال إن كان من الأدّلة المعتبرة (ينظر: ابن الأنباري، ١٩٥٧م، ص١٤١)، إلا أنه «**من أضعف الأدلة، وهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل. ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم. وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو**» (المصدر نفسه، ص١٤٢).

والبصريون هم الذين اعتمدوا على هذا الدليل؛ أما الكوفيون فلم يرد عنهم الاستدلال به. يعتقد البصريون أن «**من تمسك بالأصل، خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل، افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة**» (ابن الأنباري، ١٩٦١م، ص٣٠٠، ٣٩٢، ٦٣٤، ٧١٩).

على سبيل المثال، في مسألة ٨٨ (القول في «إن» المكسورة هل تقع بمعنى إذ؟) ذهب الكوفيون إلى أن «إن» الشرطية تقع بمعنى إذ، ويستدلون بالنقل ثم يقولون: «**الشواهد على هذا النحو أكثر من أن تحصى**» (المصدر نفسه، ج٢، ص٦٢٣).

لكن البصريين يعتقدون خلاف ذلك قائلين: «**أجمعنا على أن الأصل في «إن» أن تكون شرطاً والأصل في «إذ» أن تكون ظرفاً والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال ومن عدل عن الأصل بقي مرتهناً بإقامة الدليل ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا إليه**» (المصدر نفسه، ص٦٣٤).

ولكن العجيب أن *ابن الأنباري* يرد على الكوفيين في هذه المسائل، ولا يعترض على البصريين أي اعتراض مع أنه قد صرّح بأنّه من أضعف الأدلة، وهذا التصريح ما نجده في الإنصاف مرة أخرى في مسألة ١٤ (نعم وبئس أفعلان أم اسمان) عندما يتعرض لاحتجاجات البصريين: «**ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما فعلان ماضيان، أنهما مبنيان على الفتح ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه، إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما، وهذا تمسك باستصحاب الحال وهو من أضعف الأدلة**» (المصدر نفسه، ج١، ص١١١- ١١٢).

٤,٧ الإجماع

كما أشرنا فيما سبق أن *ابن الأنباري* لا يذكر الإجماع كأصل من أصول النحو في كتابه «لمع الأدلة في أصول النحو» خلافاً *لابن الجني*. والحق أن الأسلوب الذي يسلكه *ابن الأنباري* في كتابه «الإنصاف» يدلّنا على أنه يعتقد بالإجماع ويصرح به ضمنياً كأصل من أصول النحو.

أما الإجماع عند علماء العربية، «**فالمراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة**» (السيوطي، ٢٠٠٦م، ص١٨٧). وقد بيّن *ابن* جني مدى حجية هذا الأصل قائلا: «**إعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص. فأما إذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة**» (ابن جني، د.ت، ج١، ص١٨٩).

يكفينا في أهمية الإجماع عند *ابن الأنباري* أن نتذكر ما قيل في فصل السماع حيث عدم مطابقة القراءة والإجماع يدل على وهي القراءة ووهم القارئ كما سبق.

وفي مسألة ١٣ (نعم و بئس، أفعلان هما أم اسمان؟) **«يستدل بعض الكوفيين بما أنه يدخل حرف النداء عليها فهما اسمان؛ لأن النداء من خصائص الأسماء»** (ابن الأنباري، ١٩٦١م، ج١، ص٦٦). يردّ عليهم *ابن الأنباري*: **«والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنا أجمعنا على أن الجمل لا تنادى، وأجمعنا على أن «نعم الرجل» جملة، وإن وقع الخلاف في «نعم» هل هي اسم أو فعل؟ وإذا امتنع الإجماع قولنا «يا زيد منطلق» فكذلك يجب أن يمتنع «يا نعم الرجل» إلا على تقدير حذف المنادى»** (المصدر نفسه، ص١٢٠). فيتضح مما ذكرنا أن *ابن الأنباري* لم يهمل الإجماع تماماً بل يستعمله دليلاً حاسماً لفساد بعض ما استدل به الخصم إن لم يعدها من أصول النحو.

٨. نتائج البحث

- قد تأثر *ابن الأنباري* بالأسلوب الفقهي ومسائله في كتابه خاصة عندما أضاف استصحاب الحال إلى أصول النحو.
- إنه أخرج أسلوب التآليف النحوية من الجفاف واليبس إلى المآئية والتندية، خاصة باستخدام بعض الأمثلة لإقناع المخاطب وإنه سلك أسلوباً خاصاً في كتابه يشبه أسلوب المحكمة.
- إنه يتمسك بأصول النحو الأربعة في الردّ على الرقيب رغم أنّه لم يذكر الإجماع كأصل من الأصول في كتابه «لمع الادلة»، ثم نراه يضع لكل أصل من هذه الأصول فروعاً خاصة ويبين بعض الأحيان فلسفة هذه الأصول والفروع.
- يحاول كثيراً ألا يخرج من دائرة العدل والإنصاف، لكن لا يستطيع أن يخفي ميله إلى البصريين إذ نراه يشكّ في صحة روايات الكوفيين ويحملها على الشواذ دون البصريين.
- وأخيراً هذا كتاب لا يستطيع المجددون في النحو أن يغضوا النظر عما جاء فيه حول قبول بعض القواعد أو رفضها في تآليفهم النحوية.

❋❋❋

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

المصادر والمراجع

١. ابن عماد، عبد الحي. (د.ت). ***شذرات الذهب في اخبار من ذهب***. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢. ابن الأنباري، أبو البركات. (١٩٥٧). ***الإغراب في جدل الإعراب ولمع الادلة في أصول النحو***. تحقيق: سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية.

٣. ـــــــــــــــــــ. (١٩٦١م). ***الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين***. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (ج١و٢). (ط١). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٤. ـــــــــــــــــــ. (١٩٦٩م). ***البيان في غريب إعراب القران***. تحقيق: طه عبدالحميد طه. القاهرة: دار الكاتب العربي.

٥. ـــــــــــــــــــ. (د.ت). ***نزهة الألباء في طبقات الأدباء***. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر.

٦. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت). ***الخصائص***. تحقيق: محمد علي النجار. (ج١). القاهرة: دار الكتب المصرية.

٧. الأفغاني، سعيد. (د.ت). ***من تاريخ النحو***. بيروت: دار الفكر .

٨. أحمد، امين. (د.ت). ***ضحي الإسلام***. بيروت: دار الكتاب العربي.

٩. پاشا زانوس، أحمد، وطيبهٔ سرفرازی. (دي ماه١٣٨٩). «نقد و بررسی دو کتاب البيان ابن الأنباری و املاء العکبری». ***مجلة لسان مبين***. سال دوم. شماره يك. ص٥٣- ٧٠.

١٠. الحموي، ياقوت. (١٩٨٨م). ***معجم الادباء***. (ج١٣). (ط١). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١١. الحباس، محمد.(٢٠٠٩م). ***النحو العربي دراسة في المنهج***. (ط١). عمان: علم الكتاب الحديث.

١٢. السيوطي، عبدالرحمن بن أبي‌بكر. (١٣٢٦هـ.ق). ***بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة***. تصحيح: محمد أمين. (ط١). مصر: الخانجي مطبعة السعادة.

١٣. ـــــــــــــــــــ. (٢٠٠٦م). ***الاقتراح في علم أصول النحو***. تحقيق: محمود سليمان ياقوت. طنطا: دار المعرفية الجامعية.

١٤. السامرائي، فاضل صالح. (١٩٦٩م). ***ابن جني النحوي***. بغداد: دار النذير.

١٥. ـــــــــــــــــــ. (نيسان١٩٧٠م). «الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لابن الأنباري». ***مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد***. العدد١٣. ص٤١٥- ٤٢٣.

١٦. ـــــــــــــــــــ. (١٩٧٥م). ***أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية***. (ط١). بغداد: دار الرسالة للطباعة.

١٧. صالح، محمد سالم. (٢٠٠٦م). **أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري**. (ط١). مصر: دار السلام.

١٨. شعبان، خالد. (٢٠٠٦م). ***أصول النحو عند ابن مالك***. (ط١). القاهرة: مكتبة الآداب.

١٩. ضيف، شوقي. (١٩٩٢م). ***المدارس النحوية***. (ط٧). القاهرة: دار المعارف.

٢٠. الطنطاوي، محمد. (١٩٧٣م). ***نشاة النحو وتاريخ أشهرالنحاة***. (ط٥). مصر: دارالمعارف.

٢١. علوش، جميل إبراهيم. (١٩٧٧م). ***ابن الأنباري وجهوده في النحو***. بيروت: جامعة القديس يوسف.

٢٢. القطفي، جمال الدين.(٢٠٠٤م). ***إنباه الرواة على أنباء النحاة***. تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم. (ج٢). بيروت: المكتبة العصرية.